

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثالث

تقرير

اللجنة المشتركة

من لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ومكتبى لجنى الشؤون الدستورية والتشريعية، والدفاع والأمن القومى

الأستاذ الدكتور رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا ، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومكتبى لجنى الشؤون الدستورية والتشريعية، والدفاع والأمن القومى، عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، برباء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارتنى اللجنة المشتركة مقررًا أصليًا، والسيد النائب أحمد شمردن، مقررًا احتياطيًا لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس اللجنة المشتركة

د/ نضال السعيد

2018/5/

تقرير

اللجنة المشتركة

من لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ومكتبى لجنى الشؤون الدستورية والتشريعية، والدفاع والأمن القومى

عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن

مكافحة جرائم تقنية المعلومات

أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس بتاريخ 2018/2/14، إلى لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومكتبى لجنى الشؤون الدستورية والتشريعية، والدفاع والأمن القومى، مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وذلك لبحثه وإعداد تقرير عنه للعرض على المجلس.

فعدت اللجنة المشتركة واحداً وعشرين اجتماعاً نظره خلال شهري مارس وإبريل أول اجتماع بتاريخ 5 من مارس 2018 وآخر اجتماع بتاريخ 17 من إبريل 2018، برئاسة الدكتور نضال السعيد رئيس اللجنة وحضور السادة أعضاء اللجنة وحضرها ممثلاً عن الحكومة كل من :

- | | | |
|----------------------------|---|--|
| اللواء عاطف يعقوب | - | رئيس جهاز حماية المستهلك |
| الأستاذ أحمد سمير محمود | - | المدير التنفيذى لجهاز حماية المستهلك |
| الأستاذ خالد عمر كفاى | - | جهاز حماية المستهلك |
| المستشار محمد حجازى | - | وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات |
| المستشار جوزيف ادوارد | - | وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات |
| المستشار هيثم البقلى | - | وزارة العدل |
| اللواء ناصر محمد رضا | - | وكيل الإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الداخلية |
| عقيد دكتور حسام محمد نبيل | - | رئيس قسم البحوث والدعم الفنى إدارة مكافحة جرائم الحاسبات بوزارة الداخلية |
| عقيد دكتور أحمد عبد الحفيظ | - | وزارة الداخلية |

وزارة الدفاع	- العقيد أحمد لطفي دويدار
وزارة الدفاع	- المقدم محمد سعيد عبد العظيم
وزارة الدفاع	- الرائد مصطفى محمود خليفة
وزارة الدفاع	- النقيب محمد صفوت محسن
نائب مساعد وزير الخارجية بإدارة تكنولوجيا المعلومات	- وزير مفوض هانى مصطفى
المكتب الفنى لوزير شئون مجلس النواب	- الأستاذ حسام صديق
المستشار القانونى لوزارة الهجرة	- المستشار عادل عمران
وكيل المحافظ المساعد للبنك المركزى قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	- الدكتور شريف حازم
مدير إدارة الاتصال السياسى بوزارة الهجرة	- الدكتور إبراهيم عبد الصمد
رئيس مجلس إدارة CNE الهيئة الوطنية للإعلام	- الدكتور محمد محمد أحمدين
المستشارة الإعلامية رئيس قطاع المعلومات والبحوث وشبكة الإنترنت بالهيئة العامة للاستعلامات	- الأستاذة بسمة حافظ محمود
مدير عام بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء	- الأستاذ محمد عبد الغفار
المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام	- الأستاذ خالد شفيق
مدير إدارة المعلومات - المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام	- الأستاذ محمد أبو زيد حسن
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء	- المهندس زياد عبدالقادر
المستشار القانوني لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء	- المستشار محمد عبدالقادر
رئيس الإدارة المركزية لدار الوثائق القومية	- الدكتورة نيفين محمد
رئيس الهيئة العامة لدار الكتب	- الدكتور أحمد الشوكى
مدير عام بقطاع الموازنة العامة للدولة - وزارة المالية	- الدكتور زين أحمد حسن
مدير عام الشئون القانونية بالهيئة العامة للاستثمار	- الأستاذ حمادة الحداد
كبير باحثين المجلس القومي للأمومة والطفولة	- الأستاذ ناصر أحمد مسلم

- الأستاذ صلاح محمد عفت
- الأستاذة أماني زكريا راضي
- الأستاذ وائل عبد الحى
- مدير عام الاتصال السياسي بوزارة الثقافة
- كبير إعلاميين الهيئة العامة للاستعلامات
- البنك المركزي المصري

وتضمنت اجتماعات اللجنة سبعة اجتماعات أيام 29 ، 31 من مارس 2018 و 12 ، 14 من إبريل 2018 لإجراء حوار مجتمعي حضره السادة :

- الدكتورة عبلة عبداللطيف
- الأستاذ رضا محمد محيي الدين فرحات
- المهندس هشام العلايلي
- الدكتور محمد نجيب الجندي
- الدكتور تامر محمد صالح
- الدكتور هشام محمد المهدي
- الدكتورة إيمان علي ثروت
- الدكتورة علياء عبدالحليم عبدالرازق
- الأستاذ طارق عز الدين الحسيني
- الدكتور حسن عبدالحميد محمود
- الأستاذ محمد الفاتح
- الأستاذ عمرو فاروق
- الأستاذ أحمد بهاء
- الأستاذ أحمد مصطفى
- الدكتور محمد عبدالفتاح
- الدكتور بهاء حسن
- الأستاذ رامى الفاروق السيد
- الأستاذ ماجد الجندي
- مستشار رئيس الجمهورية
- محافظ القليوبية والإسكندرية سابقاً
- رئيس تنظيم الاتصالات السابق
- عميد القانون بالجامعة البريطانية
- وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا
- وكيل كلية الحاسبات جامعة القاهرة
- عميد كلية الحاسبات جامعة القاهرة
- عميد كلية الحاسبات جامعة حلوان
- شركة visa
- عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية
- شركة Zinad It
- شركة System Mideast Commutation
- شركة Arb security Consultants
- شركة Eagles Foundation For Training & security solution
- شركة Alterna, itbu,
- شركة Arb security Consultants
- شركة النيل لتكنولوجيا ونشر المعلومات
- شركة Demo

Meisst– Meddle East Information شركة
System Security

شركة ماس مصر تكنولوجي

E– System for Telecommunication شركة
Technology

شركة **Active lit**

غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
رئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الانترنت
رئيس مجلس إدارة شركة ممفيس للسياحة
رئيس وحدة تنفيذ الأحكام

رئيس قطاع أمن المعلومات شركة **SCORE – I**

رئيس تحرير مجلة لغة العصر – جريدة الأهرام
عضو المجلس القومي للمرأة

– الأستاذ زكى حنا

– الأستاذ محمد أحمد سلام

– الأستاذ عصام عبدالعزيز

– الأستاذ وفاء زكى

– الأستاذ عادل عبدالمنعم عبدالمنعم

– الأستاذ خالد حسن مرسى

– الأستاذ تامر محمد محمد

– الأستاذة إيناس إسماعيل الجبالي

– الدكتور محمد محمد الالفى

– الدكتور يحيى أبو الحسن فراج

– الأستاذ محمد عمر محمد ابراهيم

– لأستاذ أيمن زكى حسن عفيفي

– الأستاذ نبيل رمضان الطاروطى

– الأستاذة مريم حليم ميخائيل ابراهيم

وقد حضر من المجلس القومي لحقوق الإنسان كل من :

– الدكتورة نيفين مسعد عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان

– الأستاذ ياسر عبد العزيز عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان

كما حضر السادة :

– الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف

– الأستاذ ماجد أديب شفيق

– الأستاذ ماجد حسن عوض

نائب رئيس جامعة حلوان سابقاً

الجمعية المصرية للتوعية والتنمية الشاملة

استشاري تموي و رئيس مجلس أمناء مؤسسة الوطن

الداعم

وقد حضر من شركات الاتصالات كل من :

- | | |
|---|--------------------------------|
| مدير شؤون تنظيم الاتصالات | - الأستاذ تامر محمد باشا |
| مدير شؤون السياسات العامة | - الأستاذ خالد حسن عبدالفتاح |
| شركة فودافون | - الأستاذة دينا حسام محمد كامل |
| شركة فودافون | - الدكتور عمر أبو العينين |
| شركة فودافون | - الأستاذة إنجي ماجد مبارك |
| نائب رئيس شركة أورنج | - الأستاذة رانيا محروس غريب |
| رئيس قطاع العلاقات الحكومية المصرية للاتصالات | - الأستاذ عمرو محمد إبراهيم |
| رئيس القطاع القانوني لشركة أورنج | - الأستاذ مصطفى محمود بركات |
| مدير إدارة أمن المعلومات بشركة أورنج | - الأستاذ محمد عبد الحافظ |
| نائب رئيس شركة المصرية للاتصالات | - الأستاذ عنتر محمد قنديل |
| مستشار قانوني للشركة المصرية للاتصالات | - الأستاذ أمير نبيل جميل |
| مدير العلاقات الحكومية بشركة اتصالات مصر | - الأستاذ أحمد هارون التونى |
| رئيس القطاع القانوني بشركة اتصالات مصر | - الدكتور محمد شحاته عبدالفتاح |
| رئيس إدارة السياسات العامة بشركة اتصالات مصر | - الأستاذ محمد أحمد العمروسي |

نظرت اللجنة المشتركة مشروع القانون المشار إليه ومذكرته الإيضاحية (*)، واستعادت نظر الدستور و قانون العقوبات، والقانون المدني، وقانون الإجراءات الجنائية؛ والمرسوم بقانون رقم 96 لسنة 1952 بشأن تنظيم الخبرة أمام الجهات القضائية، والقانون رقم 308 لسنة 1955 فى شأن الحجز الإداري، والقانون رقم 54 لسنة 1964 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية، وقانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1966، وقانون الإثبات الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1968، وقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1972، وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1972 ، والقانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع ، والقانون رقم 121 لسنة 1975 بشأن صيانة الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها، والقانون رقم 66

(*) مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية مرفق بالتقرير .

لسنة 1979 فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية ، وقانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 ، و قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 2003، وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، وقانون التوقيع الإلكتروني الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 2004 ، وقانون حماية المستهلك رقم 67 لسنة 2006 ، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 276 لسنة 2014 بشأن انضمام مصر إلى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، واللائحة الداخلية للمجلس.

وقد رأَت اللجنة الاطلاع على القوانين والقرارات الآتية لكونها ذات صلة حاکمة لمشروع القانون :

- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002.
- قانون غسل الأموال الصادر بالقانون رقم 80 لسنة 2002.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 8 لسنة 2015 بإصدار قانون تنظيم الكيانات الإرهابية والإرهابيين.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 94 لسنة 2015 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب.

وفى ضوء ما دار فى اجتماعها من مناقشات وما أدلت به الحكومة من إيضاحات وما استمعت إليه اللجنة من ملاحظات أبدیت من ذوى الخبرة والعاملين بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تعرض اللجنة تقريرها على النحو التالى :

مقدمة.

أولاً - الفلسفة والهدف من مشروع القانون.

ثانياً - أهم الاحكام التى تضمنها مشروع القانون.

ثالثاً - القواعد الدستورية، والقوانين ذات الصلة الحاكمة لمشروع القانون.

رابعاً - مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون المعروض (*).

خامساً - أهم التعديلات التى أدخلتها اللجنة على مواد مشروع القانون.

سادساً - رأى اللجنة.

(* مرفق بالتقرير

مقدمة :

أدرك العالم منذ ما يقارب من ربع قرن أهمية تقنية المعلومات والتي تمثل اليوم العمود الفقري لأغلب المؤسسات العامة والخاصة ، حيث تدخل التقنية في أدق تفاصيل حياتنا ويكاد من المستحيل أن يمر يوم بدون أن نستخدم إحدى وسائل تقنية المعلومات، وبطبيعة الحال ، فقد كان للتطور المستمر فى نظم معالجة البيانات والمعلومات الآلية وتخزينها وتبادلها وتخليقها وتطويرها، وتعدد المواقع والحسابات الخاصة ، والاتساع المُطرد فى استخدام البريد الإلكتروني ، والأجهزة والمعدات التقنية ، إلى جانب التطور المذهل فى وسائل الاتصال المعلوماتى ، انعكاسات حتمية فى تقنيات المعلومات بحيث ترتكب جرائم بواسطة تلك الأنظمة والتقنيات باعتبارها من وسائلها وأدواتها ، وهى ما يطلق عليها الآن جرائم تقنية المعلومات ، التى تكون المعلومات محلاً للجرائم أو أداة فى ارتكابها .

ومن ثم ، فقد باتت الحاجة ملحة وضرورية إلى إصدار قانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ، يهدف إلى تحقيق التوازن بين الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة التى يكفلها الدستور والمحافظة على المعلومات وكفالة سريتها وعدم إفشائها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائى مسبب ، وبين مواجهة تلك الجرائم والأفعال ومكافحتها والحد من آثارها.

أولاً - الفلسفة والهدف من مشروع القانون:

يهدف مشروع القانون إلى مكافحة الاستخدام غير المشروع للحاسبات وشبكات المعلومات، وضبط الأحكام الخاصة بجمع الأدلة الإلكترونية وتحديد حجيتها فى الإثبات، ووضع القواعد والأحكام والتدابير اللازم اتباعها من قبل مقدمى الخدمة لتأمين خدمة تزويد المستخدمين بخدمات التواصل بواسطة تقنية المعلومات، وحماية البيانات والمعلومات الحكومية، والمعلومات الشخصية، كما يضع مشروع القانون تنظيماً إجرائياً دقيق ينظم إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة المتعلقة بتلك الجرائم.

وبالنظر إلى الاعتبارات المتقدمة جاء مشروع القانون متوخياً الأهداف الآتية :

1- مكافحة الاستخدام غير المشروع للحاسبات وشبكات المعلومات وتقنيات المعلومات وما يرتبط بها من جرائم، مع التزام الدقة في تحديد الأفعال المعاقب عليها ، وتجنب التعبيرات الغامضة بوضع تعاريف دقيقة لها ، وتحديد عناصر الأفعال المجرمة بكثير من العناية ، ومع مراعاة الاعتبارات الشخصية للمجنى عليهم ، والاعتبارات المتعلقة بالمصلحة العامة وحماية الأمن والاقتصاد القوميين .

2- ضبط الأحكام الخاصة بجمع الأدلة الإلكترونية وتحديد حجيتها في الإثبات .

3- وضع القواعد والأحكام والتدابير اللازم اتباعها من قبل مقدمى الخدمة لتأمين خدمة تزويد المستخدمين بخدمات التواصل بواسطة تقنية المعلومات ، وتحديد التزاماتهم فى هذا الشأن .

4- حماية البيانات والمعلومات الحكومية ، والأنظمة والشبكات المعلوماتية الخاصة بالدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة ، من الاعتراض أو الاختراق أو العبث بها ، أو إتلافها ، أو تعطيلها بأى صورة كانت .

5- حماية البيانات والمعلومات الشخصية ، من استغلالها استغلالاً يسيئ إلى أصحابها ، وخاصة فى ظل عدم كفاية النصوص التجريبية التقليدية المتعلقة بحماية خصوصيات الأفراد وحرمة حياتهم الخاصة فى مواجهة التهديدات والمخاطر المستحدثة لاستخدام تقنية المعلومات .

6- وضع تنظيم إجرائى دقيق ينظم إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة المتعلقة بتلك الجرائم، بالإضافة إلى تحديد حالات التصالح وإجراءاته وتنظيم عمل الخبراء المتخصصين العاملين فى مجال جرائم مكافحة تقنية المعلومات، والقرارات والأوامر الجنائية المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون .

ثانياً - أهم الأحكام التي تضمنها مشروع القانون :

يحتوى مشروع القانون على خمس وأربعين مادة، تندرج تحت أربعة أبواب أساسية، وتجرى أحكامه على النحو الآتى:

تضمن الباب الأول من المشروع الأحكام العامة لتطبيق القانون ، وذلك في أربع مواد ، تناولت المادة (1) تعريف المصطلحات الواردة بالمشروع ، وقد جاءت في قائمة مطولة ، نظراً لكون معظم هذه المصطلحات غير متداولة بصورة واسعة وخاصة بمنطوقها في اللغة العربية خارج دائرة المتخصصين أو تداولها بمفاهيم غير واضحة وغامضة، وبعضها قُصد من إيراده في التعريف توحيد مفهومه في نطاق تطبيق هذا القانون .

وحددت المادة (2) التزامات وواجبات مقدم الخدمة ، سواء في حفظ وتخزين وتأمين تقنية المعلومات ومحتوى النظم المعلوماتية لمدة مائة وثمانين يوماً متصلة ومحدثة بصفة مستمرة في حال ما أتيحت وكانت تحت سيطرته، مع التزامه في ذات الوقت بسرية البيانات التي تم حفظها، وبعدم إفشائها بغير إذن أو طلب من إحدى الجهات القضائية المختصة، وكذا توفير البيانات والمعلومات الخاصة به اللازمة لحماية مستخدمي الخدمة المتعاملين معه، ومعاونة جهات الأمن القومي بتوفير الإمكانيات الفنية التي تتيح لتلك الجهات ممارسة اختصاصاتها وفقاً للقانون.

وأخيراً التزامهم ووكلائهم وموزعيهم التابعين لهم والمنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على معلومات وبيانات المستخدمين، وحظر ذلك على غير هؤلاء.

كما حددت المادة (3) نطاق تطبيق مشروع القانون من حيث المكان ، بالنظر إلى خصوصية هذه الجريمة وإمكان ارتكابها من خارج الإقليم المصرى أو من داخله، كلها أو بعضها ، أو عند وجود مرتكبها في الأراضى المصرية بعد ارتكابها في الخارج ، وذلك كله بشروط محددة وحالات معينة حصراً .

وبينت المادة (4) من المشروع أحوال وشروط التعاون الدولى في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات .

أما الباب الثاني فقد حُددت به الأحكام والقواعد الإجرائية الواجب اتباعها عند تنفيذ هذا القانون ، بمراعاة خصوصية هذه الجرائم المستحدثة من ناحية ، وحماية حرمة الحياة الخاصة من ناحية أخرى، وذلك بتحديد إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة في مثل هذا النوع من الجرائم التي تضمنها المشروع ، إذ عني بتحديد مأمورى الضبط القضائى (المادة 5)، كما وضع المشروع تنظيمًا دقيقًا للقرارات والأوامر الجنائية

المؤقتة بالمادة (6) والتي تصدر من المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة العامة ، فى أحوال ضبط أو التحفظ على البيانات والمعلومات وتتبعها أو البحث والتفتيش والنفوذ إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات ، أو أمر مقدمى الخدمة بتشفير ما لديهم من بيانات أو معلومات موجودة تحت سيطرتهم أو مخزنة لديهم ، وبيانات مستخدمى الخدمة وذلك (فى المادة 6 من المشروع) ، محددة سلطة إصدار الأمر أو القرار المتقدم ، ومدته، وإجراءاته، وقواعد ومدد استئنافه.

وقد أوضحت (المادة 7) الإجراءات والقرارات الصادرة بشأن طلبات حجب المواقع ، وجهة إصدارها وشروطها ، وحالاتها ، ومدتها ، وأحوال إنهاؤها أو سقوطها. وبينت (المادة 8) مواعيد وإجراءات التظلم من القرارات القضائية الصادرة فى طلبات حجب المواقع المتقدمة، ووضعت (المادة 9) حالات منع المتهمين من السفر، وإجراءات وجهة إصدار قرار المنع ، ومدته وإجراءات التظلم منه ، وإنهائه .

أما (المادتان 10 ، 11) فقد نظمتا عمل الخبراء المتخصصين فى تطبيق أحكام هذا القانون ، وحجية وقوة الأدلة الرقمية فى مجال الإثبات الجنائى . وجاءت (المادة 12) لتحديد حالات وإجراءات وآثار التصالح فى بعض الجرائم المنصوص عليها فى مشروع القانون .

وحدد الباب الثالث الجرائم المرتكبة والعقوبات الموقعة عليها، وقد روعى فى صياغة هذا الباب التزام الدقة فى تحديد الأفعال المعاقب عليها، والأركان المكونة لتلك الجرائم، وتقدير وتحديد العقوبة الموقعة على كل منها، وقد انتظم تحت هذا الباب، ثمانية فصول أساسية، حُصص الفصل الأول منها للجرائم المتعلقة بالاعتداء على سلامة شبكات وأنظمة وتقنيات المعلومات ، وهى عشرة جرائم على النحو الآتى :

- 1- جريمة الانتفاع بدون حق بخدمات الاتصالات (مادة 14) .
- 2- جريمة تجاوز حدود الحق فى الدخول (مادة 15) .
- 3- جريمة الدخول غير المشروع (مادة 16) .
- 4- جريمة الاعتراض غير المشروع (مادة 17) .
- 5- جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والأنظمة المعلوماتية (مادة 18) .
- 6- جريمة الاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة (مادة 19)
- 7- جريمة الاعتداء على تصميم موقع لشخص من أشخاص القانون الخاص (مادة 20)

- 8- جريمة الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة (مادة 21) .
- 9- جريمة الاعتداء على سلامة الشبكة المعلوماتية (مادة 22) .
- 10- جريمة حيازة أو بيع أو صنع أو استيراد أو تداول البرامج والأجهزة والمعلومات المستخدمة فى ارتكاب جرائم تقنية المعلومات (مادة 23) .
- أما الفصل الثانى : فقد خُصص للجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنيات المعلومات ، وُحددت تلك الجرائم فيما يلى :
- أولاً : جرائم الاحتيال والاعتداء على البطاقة الائتمانية وأدوات الدفع الإلكتروني (المادة 24).
- ثانياً : الجرائم المتعلقة بالبريد الإلكتروني (المادة 25) .
- أما الفصل الثالث : فقد خصص للجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتى غير المشروع (المادتان 26 - 27) .
- وقد خصص الفصل الرابع : للجرائم المرتكبة من مدير الموقع (المواد 28، 29، 30).
- أما الفصل الخامس : فحدّد المسؤولية الجنائية لمقدمى الخدمة (المواد من 31 ، 32، 33، 34) .
- وخصص الفصل السادس لبيان الظروف المشددة فى الجريمة المعلوماتية (مادة 35).
- وقد حدد الفصل السابع المسؤولية الجنائية للشخص الاعتبارى والمسئول عن إدارته فعلياً، دون استبعاد للمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الفاعلين الأصليين أو الشركاء عن ذات الجريمة (المواد 36 : 38) .
- وجاء الفصل الثامن : محددًا للعقوبات التبعية، سواء المصادرة (مادة 39) أو العزل من الوظيفة العمومية (مادة 40) .
- وأخيراً، فقد وضع الفصل التاسع عقوبة عند الشروع فى ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون (مادة 41) ، وحالات الإعفاء الجوازية وتلك الوجوبية من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا المشروع (مادة 42) .

أما الباب الرابع والأخير، فقد خصص للأحكام الانتقالية والختامية، فنصت (المادة 43) على التزام مقدمى الخدمة بتوفيق أوضاعهم بما يتفق مع الالتزامات المنصوص عليها فى هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به .

ثالثاً - القواعد الدستورية ، والقوانين ذات الصلة الحاكمة لمشروع القانون:

أ- الدستور :

نص في مادته (31) على أن :

أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذى ينظمه القانون.

ب-قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 2003 :

نص في مادته (64) على أن:

يلتزم مشغلو ومقدمو خدمات الاتصالات والتابعون لهم وكذلك مستخدمو هذه الخدمات بعدم استخدام أية أجهزة لتشفير خدمات الاتصالات إلا بعد الحصول على موافقة من كل من الجهاز والقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي ، ولا يسرى ذلك على أجهزة التشفير الخاصة بالبث الإذاعي والتلفزيوني .

ومع مراعاة حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التي يحميها القانون يلتزم كل مشغل أو مقدم خدمة أن يوفر على نفقته داخل شبكة الاتصالات المرخص له بها كافة الإمكانيات الفنية من معدات ونظم وبرامج واتصالات داخل شبكة الاتصالات والتي تتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي ممارسة اختصاصها في حدود القانون ، على أن يتزامن تقديم الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة ، كما يلتزم مقدمو ومشغلو خدمات الاتصالات ووكلائهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على معلومات وبيانات دقيقة عن مستخدميها من المواطنين ومن الجهات المختلفة بالدولة .

رابعاً - مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون المعروض (*) :

عرض مشروع القانون المرافق على قسم التشريع بمجلس الدولة، وقد كان للقسم ما ارتآه من ملاحظات شكلية وموضوعية على مواد مشروع القانون بما تستقيم معها أحكامه على الأسس القانونية السليمة وهو ما أخذته اللجنة بعين الاعتبار بتلافيها لكافة الملاحظات الواردة من مجلس الدولة .

خامساً - أهم التعديلات التي أدخلتها اللجنة على مشروع القانون:

قامت اللجنة بإدخال بعض التعديلات على مشروع القانون ، ويمكن استعراض أبرزها على النحو التالي:

المادة (1)

عدلت اللجنة تعريف (بيانات شخصية) على النحو الوارد بالجدول المقارن ، وذلك لأنه أشمل وأدق فيما يتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات - وتم الأخذ في الاعتبار - إذا كانت بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بينها وبين بيانات أخرى.

عدلت اللجنة تعريف (مقدم الخدمة) على النحو الوارد بالجدول المقارن، وذلك لأن عبارة (تقنية المعلومات والاتصالات) أعم وأشمل.

عدلت اللجنة تعريف (الموقع) على النحو الوارد بالجدول المقارن ، وذلك لكونه عنواناً شاملاً وجامعاً لكل أنواع المواقع سواء كان بغرض إتاحة المعلومات أو البيانات أو غيرها من الخدمات.

عدلت اللجنة تعريف (الحساب الخاص) على النحو الوارد بالجدول المقارن ، لتأكيد إتاحة المعلومة للشخص الطبيعي أو الاعتباري دون غيره .

(*) مرفق بالتقرير .

عدلت اللجنة تعريف (الاعتراض) على النحو الوارد بالجدول المقارن ، وذلك بإضافة بعض أنواع الاعتراض مثل تعديل المسار أو إعادة التوجيه - وعلى سبيل الحصر- وحرصت اللجنة أن يكون الاعتراض لأسباب غير مشروعة أو بدون وجه حق، واستثنت اللجنة من ذلك - الاعتراض- لأغراض الاختبار أو غيرها من الوسائل المشروعة .

عدلت اللجنة تعريف (الأمن القومي) على النحو الوارد بالجدول المقارن باستبدال عبارة (ووزارة الدفاع) بعبارة (والقوات المسلحة) بما يتفق مع النص الدستوري.

المادة (2):

عدلت اللجنة الفقرة ثالثاً البند ثانياً - من المادة (2) على النحو الوارد بالجدول المقارن، وفقاً لما انتهى إليه رأى اللجنة وما تأكد لديها من توافق جميع ممثلي الجهات المختصة على التعديل ، وتماشياً مع ما ورد بالمادة (64) فقرة ثانية من قانون تنظيم الاتصالات الصادر بقانون رقم 10 لسنة 2003 والتي تنص على :

ومع مراعاة حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التي يحميها القانون يلتزم كل مشغل أو مقدم خدمة أن يوفر على نفقته داخل شبكة الاتصالات المرخص له بها كافة الإمكانيات الفنية من معدات ونظم وبرامج واتصالات داخل شبكة الاتصالات والتي تتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي ممارسة اختصاصها في حدود القانون ، على أن يتزامن تقديم الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة ، كما يلتزم مقدمو ومشغلو خدمات الاتصالات ووكلائهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على معلومات وبيانات دقيقة عن مستخدميها من المواطنين ومن الجهات المختلفة بالدولة.

المادة (4) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، وذلك بحذف عبارة (عن طريق وزارتي الخارجية ، والتعاون الدولي) على أن تحدد اللائحة التنفيذية الوزارات المعنية بمسائل التعاون مع نظرائها في الدول الأجنبية.

المادة (6) :

فقرة (1) عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، وذلك لعدم التأثير على استمرار العمل في المنشأة أو الكيان .

فقرة (2) عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، ضبطاً للصياغة.

المادة (8) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، ضبطاً للصياغة .

المادة (10) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، لتحديد المسؤولين عن هذين السجلين .

المادة (12) :

نقلت اللجنة المادة (12- التصالح) من الباب الثانى الأحكام والقواعد الإجرائية إلى المادة (43- الأخيرة) من الباب الثالث الجرائم والعقوبات ثم أعادت ترقيم مواد مشروع القانون على النحو الوارد بالجدول المقارن، ويصبح موضع مادة إجراءات التصالح فى نهاية مشروع القانون.

المادة (18) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، لتوافر سوء النية (متعمداً).

المادة (24) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، لإضافة الكروت الذكية لما لها من استخدامات عديدة ومنتشرة.

المادة (25) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، إقرار عقوبة للجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة، وتزويره لشخص طبيعي أو اعتباري وعدم الاقتصار على الجرائم المتعلقة بالبريد الإلكتروني .

المادة (29) والمادة (30) :

عدلت اللجنة، هاتين المادتين ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، وذلك لتغليظ العقوبة والغرامة للردع، والتناسب مع الجرم .

المادة (37) :

عدلت اللجنة هذه المادة ، على النحو الوارد بالجدول المقارن ، ترك السلطة التقديرية لقاضى الموضوع.

سادساً - رأي اللجنة:

بناء على ما سبق من دراسة اللجنة لمشروع القانون المرافق، تبين لها أنه قد جاء متفقاً مع نص المادة (31) من الدستور والتي تقضى بأن أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي.

وعليه

فقد استقر رأى اللجنة المشتركة على الموافقة على مشروع القانون المقدم من الحكومة بعد تعديله على النحو الوارد بالجدول المقارن .

واللجنة المشتركة إذ توافق على مشروع القانون المعروض، ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

الدكتور نضال السعيد

**جدول مقارنة لمشروع قانون
بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات**

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>باسم الشعب</p> <p>رئيس الجمهورية</p>	<p>قرار رئيس مجلس الوزراء بمشروع قانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات</p> <p>رئيس مجلس الوزراء</p> <p>بعد الاطلاع على الدستور ؛ وعلى قانون العقوبات ؛ وعلى القانون المدني ؛ وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛ وعلى المرسوم بقانون رقم 96 لسنة 1952 بشأن تنظيم الخبرة أمام الجهات القضائية؛ وعلى القانون رقم 308 لسنة 1955 فى شأن الحجز الإدارى ؛ وعلى القانون رقم 54 لسنة 1964 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية؛ وعلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1966؛ وعلى قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1968؛ وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1972؛ وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1972 ؛ وعلى القانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع ؛ وعلى القانون رقم 121 لسنة 1975 بشأن صيانة الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
	<p>أسلوب نشرها ؛ وعلى القانون رقم 66 لسنة 1979 فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية ؛ وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 ؛ وعلى قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 2003؛ وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003؛ وعلى قانون التوقيع الإلكتروني الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 2004 ؛ وعلى قانون حماية المستهلك رقم 67 لسنة 2006 ؛ وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 276 لسنة 2014 بشأن انضمام مصر إلى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ؛ وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى ؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛ وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة .</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p style="text-align: center;">قرر</p> <p style="text-align: center;">مشروع القانون الآتي نصه ، يقدم إلى مجلس النواب</p> <p style="text-align: center;">الباب الأول</p> <p style="text-align: center;">الأحكام العامة لتطبيق القانون</p> <p style="text-align: center;">المادة (1)</p> <p style="text-align: center;">تعريف</p> <p>فى تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منهما :</p> <p style="text-align: center;">- الجهاز : كما هو</p> <p style="text-align: center;">- الوزير المختص : كما هو</p> <p>البيانات والمعلومات الإلكترونية : كل ما يمكن إنشاؤه أو تخزينه ، أو معالجته ، أو تخليقه ، أو نقله ، أو مشاركته ، أو نسخه بواسطة تقنية المعلومات ؛ كالأرقام والأكواد والشفرات والحروف والرموز والإشارات والصور والأصوات وما فى حكمها .</p> <p>بيانات شخصية : <u>أى بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بينها وبين بيانات أخرى .</u></p>	<p style="text-align: center;">قرر</p> <p style="text-align: center;">مشروع القانون الآتي نصه ، يقدم إلى مجلس النواب</p> <p style="text-align: center;">الباب الأول</p> <p style="text-align: center;">الأحكام العامة لتطبيق القانون</p> <p style="text-align: center;">المادة (1)</p> <p style="text-align: center;">تعريف</p> <p>فى تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منهما :</p> <p style="text-align: center;">- الجهاز : الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات .</p> <p style="text-align: center;">- الوزير المختص : الوزير المعنى بشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .</p> <p style="text-align: center;">- البيانات والمعلومات الإلكترونية : كل ما يمكن إنشاؤه أو تخزينه ، أو معالجته ، أو تخليقه ، أو نقله ، أو مشاركته ، أو نسخه بواسطة تقنية المعلومات ؛ كالأرقام والأكواد والشفرات والحروف والرموز والإشارات والصور والأصوات وما فى حكمها .</p> <p style="text-align: center;">- بيانات شخصية : كل بيان تنسب إلى شخص طبيعى أو معنوي دونما اعتبار لجنسيته وغير متاحة للكافة وتتعلق بشخصه وكيانه وخصوصيته، ويتم معالجتها إلكترونياً جزئياً أو كلياً عبر طريق استخدام الوسائط أو الأجهزة الإلكترونية</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>بيانات حكومية : كما هو</p> <p>المعالجة الإلكترونية : أي عملية إلكترونية أو تقنية تتم ؛ كلياً أو جزئياً ، لكتابة ، أو تجميع ، أو تسجيل ، أو حفظ ، أو تخزين ، أو دمج ، أو عرض ، أو إرسال ، أو استقبال ، أو تداول ، أو نشر ، أو محو ، أو تغيير ، أو تعديل ، أو استرجاع ، أو استنباط للبيانات والمعلومات الإلكترونية، وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الحاسبات أو الأجهزة الأخرى الإلكترونية أو المغناطيسية أو الضوئية أو ما يستحدث من تقنيات أو وسائط أخرى.</p> <p>تقنية المعلومات: كما هو</p> <p>مقدم الخدمة : أي شخص طبيعي أو اعتباري يزود المستخدمين بخدمات <u>تقنيات المعلومات والاتصالات</u>، ويشمل ذلك من يقوم بمعالجة أو تخزين المعلومات بذاته أو</p>	<p>المختلفة.</p> <p>- بيانات حكومية : بيانات متعلقة بالدولة أو أحد سلطاتها ، وأجهزتها أو وحداتها ، أو الهيئات العامة ، أو الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية ، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وما في حكمها ، والمتاحة علي الشبكة المعلوماتية أو علي أي نظام معلوماتي أو على حاسب أو ما في حكمها.</p> <p>- المعالجة الإلكترونية : كل عملية إلكترونية أو تقنية تتم ؛ كلياً أو جزئياً ، لكتابة ، أو تجميع ، أو تسجيل ، أو حفظ ، أو تخزين ، أو دمج ، أو عرض ، أو إرسال ، أو استقبال ، أو تداول ، أو نشر ، أو محو ، أو تغيير ، أو تعديل ، أو استرجاع ، أو استنباط للبيانات والمعلومات الإلكترونية، وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الحاسبات أو الأجهزة الأخرى الإلكترونية أو المغناطيسية أو الضوئية أو ما يستحدث من تقنيات أخرى.</p> <p>- تقنية المعلومات : أي وسيلة أو مجموعة وسائل مترابطة أو غير مترابطة تستخدم لتخزين ، واسترجاع ، وترتيب ، وتنظيم ، ومعالجة ، وتطوير ، وتبادل المعلومات أو البيانات ، ويشمل ذلك كل ما يرتبط بالوسيلة أو الوسائل المستخدمة سلكياً أو لاسلكياً .</p> <p>- مقدم الخدمة : أي شخص طبيعي أو إعتباري يزود المستخدمين بخدمات للتواصل بواسطة تقنية المعلومات، ويشمل ذلك من يقوم بمعالجة أو تخزين</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>من ينوب عنه في أي من تلك الخدمات أو تقنية المعلومات.</p> <p>المستخدم : كما هو</p> <p>البرنامج المعلوماتي : كما هو</p> <p>النظام المعلوماتي : كما هو</p> <p>شبكة معلوماتية : كما هو</p> <p>الموقع: نطاق أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية.</p> <p>مدير الموقع : كما هو</p>	<p>المعلومات بذاته أو من ينوب عنه في أي من تلك الخدمات أو تقنية المعلومات.</p> <p>- المستخدم : كل شخص طبيعي أو اعتباري ، يستعمل خدمات تقنية المعلومات أو يستفيد منها بأي صورة كانت .</p> <p>- البرنامج المعلوماتي : مجموعة الأوامر والتعليمات المعبر عنها بأية لغة أو رمز أو إشارة، والتي تتخذ أي شكل من الأشكال، ويمكن استخدامها بطريق مباشر أو غير مباشر في حاسب آلي لأداء وظيفة أو تحقيق نتيجة سواء كانت هذه الأوامر والتعليمات في شكلها الأصلي أو في أي شكل آخر تظهر فيه من خلال الحاسب الآلي، أو نظام معلوماتي.</p> <p>- النظام المعلوماتي : مجموعة برامج وأدوات معدة لغرض إدارة ومعالجة البيانات والمعلومات ، أو تقديم خدمة معلوماتية .</p> <p>- شبكة معلوماتية : مجموعة من الأجهزة أو نظم المعلومات مرتبطة معاً ، ويمكنها تبادل المعلومات والاتصالات فيما بينها ، ومنها الشبكات الخاصة والعامة وشبكات المعلومات الدولية ؛ والتطبيقات المستخدمة عليها.</p> <p>- الموقع : مجال أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية ، يهدف إلى إتاحة البيانات والمعلومات للعامة أو الخاصة .</p> <p>- مدير الموقع : هو كل شخص مسئول عن تنظيم أو إدارة أو متابعة أو الحفاظ علي موقع أو أكثر على الشبكة المعلوماتية ، بما فيها حقوق الوصول لمختلف</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>الحساب الخاص : مجموعة من المعلومات الخاصة بشخص طبيعي أو اعتباري ، <u>تخول له الحق دون غيره الدخول على الخدمات المتاحة أو استخدامها من خلال موقع أو نظام معلوماتي .</u></p> <p>البريد الإلكتروني : وسيلة لتبادل رسائل إلكترونية على عنوان محدد ، بين أكثر من شخص طبيعي أو إعتباري ، عبر شبكة معلوماتية ، أو غيرها من وسائل الربط الإلكترونية، من خلال أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها.</p> <p>الاعتراض : مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول عليها بغرض التنصت أو التعطيل، أو التخزين أو النسخ، أو التسجيل ، أو تغيير المحتوى ، أو إساءة الاستخدام أو تعديل المسار أو إعادة التوجيه وذلك لأسباب غير مشروعة ودون وجه <u>حق.</u></p> <p>الاختراق : الدخول غير المرخص به ، أو المخالف لأحكام الترخيص ، أو <u>الدخول</u> بأي طريقة غير مشروعة ، إلي نظام معلوماتي أو حاسب آلي أو شبكة معلوماتية، وما في حكمها.</p>	<p>المستخدمين علي ذلك الموقع ، أو تصميمه ، أو توليد وتنظيم صفحاته أو محتواه، أو المسئول عنه .</p> <p>- الحساب الخاص : مجموعة من المعلومات الخاصة بشخص طبيعي أو اعتباري ، تتيح له الدخول على الخدمات المتاحة أو استخدامها من خلال موقع أو نظام معلوماتي .</p> <p>- البريد الإلكتروني : وسيلة لتبادل رسائل إلكترونية على عنوان محدد ، بين أكثر من شخص طبيعي أو إعتباري ، عبر شبكة معلوماتية ، أو غيرها من وسائل الربط الإلكترونية، من خلال أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها.</p> <p>- الاعتراض : مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول عليها بغرض التنصت أو التعطيل، أو التخزين أو النسخ ، التسجيل ، أو تغيير المحتوى ، أو إساءة الإستخدم .</p> <p>- الاختراق : الدخول غير المرخص به ، أو المخالف لأحكام الترخيص ، أو بأي طريقة غير مشروعة ، إلي نظام معلوماتي أو حاسب ، أو شبكة معلوماتية ؛ وما في حكمهم.</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>المحتوي : كما هو</p> <p>الدليل الرقمي : كما هو</p> <p>الخبرة : كما هو</p> <p>حركة الاتصال (بيانات المرور) : بيانات ينتجها نظام معلوماتي تبين مصدر الاتصال ، وجهته والوجهة المرسل منها وإليها ، والطريق الذي سلكه ، وساعته وتاريخه وحجمه ومدته ، ونوع الخدمة .</p> <p>الحاسب : كما هو</p>	<p>- المحتوي : أي بيانات تؤدي بذاتها ، أو مجتمعة مع بيانات أو معلومات أخرى ، إلى تكوين معلومة أو تحديد توجه أو اتجاه أو تصور أو معني أو الإشارة إلى بيانات أخرى .</p> <p>- الدليل الرقمي : هو أية معلومات إلكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها ، والممكن تجميعه وتحليله باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة .</p> <p>- الخبرة : كل عمل يتصل بتقديم الاستشارات أو الفحص أو المراجعة أو التقييم أو التحليل في مجالات تقنية المعلومات.</p> <p>- حركة الاتصال (بيانات المرور) : بيانات ينتجها نظام معلوماتي تبين مصدر الإتصال ، والوجهة المرسل منها وإليها ، والطريق الذي سلكه ، وساعته وتاريخه وحجمه ومدته ، ونوع الخدمة .</p> <p>- الحاسب : كل جهاز أو معدة تقنية تكون قادرة على التخزين، وأداء عمليات منطقية، أو حسابية، وتستخدم لتسجيل بيانات أو معلومات ، أو تخزينها، أو تحويلها ، أو تخليقها ، أو استرجاعها ، أو ترتيبها ، أو معالجتها ، أو تطويرها، أو تبادلها ، أو تحليلها، أو للاتصالات.</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>دعامة إلكترونية: كما هو</p> <p>الأمن القومي: كل ما يتصل باستقلال واستقرار وأمن الوطن ووحدته وسلامة أراضيه ، وما يتعلق بشئون رئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني ومجلس الأمن القومي ، ووزارة الدفاع والإنتاج الحربي ، ووزارة الداخلية ، والمخابرات العامة ، وهيئة الرقابة الإدارية ، والأجهزة التابعة لتلك الجهات .</p> <p>جهات الأمن القومي: رئاسة الجمهورية ، ووزارة الدفاع ، ووزارة الداخلية، والمخابرات العامة ، وهيئة الرقابة الإدارية .</p>	<p>دعامة إلكترونية: أى وسيط مادي لحفظ وتداول البيانات والمعلومات الإلكترونية ومنها الأقراص المدمجة أو الأقراص الضوئية أو الذاكرة الإلكترونية أو ما في حكمها.</p> <p>الأمن القومي: كل ما يتصل باستقلال واستقرار وأمن الوطن ووحدته و سلامة أراضيه ، و ما يتعلق بشئون رئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع الوطنى ومجلس الامن القومي ، والقوات المسلحة والانتاج الحربي ، ووزارة الداخلية ، والمخابرات العامة ، وهيئة الرقابة الادارية ، والاجهزة التابعة لتلك الجهات .</p> <p>جهات الأمن القومي: رئاسة الجمهورية ، والقوات المسلحة ، ووزارة الداخلية، والمخابرات العامة ، وهيئة الرقابة الإدارية .</p>
<p>المادة (2)</p> <p>التزامات وواجبات مقدم الخدمة</p> <p>أولاً: مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بهذا القانون وقانون الاتصالات المشار إليه، يلتزم مقدمو الخدمة بما يأتي :</p> <p>(1) كما هو</p> <p>أ - كما هو</p>	<p>المادة (2)</p> <p>التزامات وواجبات مقدم الخدمة</p> <p>أولاً: مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بهذا القانون وقانون الاتصالات المشار إليه، يلتزم مقدمو الخدمة بما يأتي :</p> <p>(1) حفظ وتخزين سجل النظام المعلوماتى أو أى وسيلة لتقنية المعلومات ، لمدة مائة وثمانون يوماً متصلة. وتمثل البيانات الواجب حفظها وتخزينها فيما يلي:</p> <p>أ- البيانات التى تمكن من التعرف على مستخدم الخدمة .</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>ب - كما هو</p> <p>ج - كما هو</p> <p>د - كما هو</p> <p>هـ - كما هو</p>	<p>ب-البيانات المتعلقة بمحتوى ومضمون النظام المعلوماتى المتعامل فيه متى كانت تحت سيطرته.</p> <p>ج- البيانات المتعلقة بحركة الاتصال .</p> <p>د- البيانات المتعلقة بالأجهزة الطرفية للاتصال .</p> <p>هـ- أى بيانات أخرى يصدر بتحديددها قرار من مجلس إدارة الجهاز.</p>
<p>(2) المحافظة على سرية البيانات التى تم حفظها وتخزينها ، وعدم إفشائها أو الإفصاح عنها بغير أمر مسبب من إحدى الجهات القضائية المختصة - ويشمل ذلك البيانات الشخصية لأى من مستخدمى خدمته ، أو أية بيانات أو معلومات متعلقة بالمواقع والحسابات الخاصة التى يدخل عليها هؤلاء المستخدمون ، أو الأشخاص والجهات التى يتواصلون معها.</p> <p>(3) كما هو</p>	<p>(2) المحافظة على سرية البيانات التى تم حفظها وتخزينها ، وعدم الإفشاء بغير أمر مسبب من إحدى الجهات القضائية المختصة - للبيانات الشخصية لأى من مستخدمى خدمته ، أو أية بيانات أو معلومات متعلقة بالمواقع والحسابات الخاصة التى يدخل عليها هؤلاء المستخدمون ، أو الأشخاص والجهات التى يتواصلون معها.</p> <p>(3) تأمين البيانات والمعلومات بما يحافظ على سريتها، وعدم اختراقها أو تلفها.</p>
<p>ثانياً: كما هي</p> <p>(1) كما هو</p>	<p>ثانياً: مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية المستهلك ، يجب على مقدم الخدمة أن يوفر لمستخدمى خدماته ولأى جهة حكومية مختصة ، فى الشكل وبالطريقة التى يمكن الوصول إليها بصورة ميسرة ومباشرة ومستمرة ، البيانات والمعلومات الآتية :</p> <p>(1) اسم مقدم الخدمة وعنوانه .</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>(2) كما هو</p> <p>(3) كما هو</p> <p>(4) كما هو</p> <p>ثالثاً: مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة التي يكفلها الدستور يلتزم مقدمو الخدمة والتابعون لهم، أن يوفرُوا حال طلب جهات الأمن القومي ووفقاً لاحتياجاتها كافة الإمكانيات الفنية التي تتيح لتلك الجهات ممارسة اختصاصاتها وفقاً للقانون.</p> <p>رابعاً: يلتزم مقدمو خدمات تقنية المعلومات ووكلائهم وموزعيهم التابعون لهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على بيانات المستخدمين، ويحظر على غير هؤلاء القيام بذلك.</p>	<p>(2) معلومات الاتصال المتعلقة بمقدم الخدمة ، بما فى ذلك عنوان الاتصال الإلكتروني.</p> <p>(3) بيانات الترخيص لتحديد هوية مقدم الخدمة ، وتحديد الجهة المختصة التي يخضع لإشرافها .</p> <p>(4) أية معلومات أخرى يقدر الجهاز أهميتها لحماية مستخدمي الخدمة ، ويحددها قرار يصدره الوزير المختص.</p> <p>ثالثاً: مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة التي يكفلها الدستور يلتزم مقدمي الخدمة والتابعون لهم، أن يوفرُوا حال طلب جهات الأمن القومي ووفقاً لاحتياجاتها كافة الإمكانيات الفنية المتاحة لديه والتي تتيح لتلك الجهات ممارسة اختصاصاتها وفقاً للقانون.</p> <p>رابعاً: يلتزم مقدمو خدمات تقنية المعلومات ووكلائهم وموزعيهم التابعين لهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على بيانات المستخدمين، ويحظر على غير هؤلاء القيام بذلك.</p>
<p>المادة (3)</p> <p>نطاق تطبيق القانون من حيث المكان</p> <p>(كما هي)</p>	<p>المادة (3)</p> <p>نطاق تطبيق القانون من حيث المكان</p> <p>مع عدم الإخلال بأحكام الباب الأول من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج جمهورية مصر العربية من غير</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
	<p>المصريين جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، متى كان الفعل معاقباً عليه في الدولة التي وقع فيها تحت أى وصف قانونى ، وذلك فى أى من الاحوال الآتية :</p> <p>1- إذا ارتكبت الجريمة على متن أى وسيلة من وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى وكانت مسجلة لدى جمهورية مصر العربية أو تحمل علمها .</p> <p>2- إذا كان المجنى عليهم او احدهم مصرياً .</p> <p>3- إذا تم الاعداد للجريمة او التخطيط او التوجيه او الاشراف عليها او تمويلها فى جمهورية مصر العربية .</p> <p>4- إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية فى أكثر من دولة من بينها جمهورية مصر العربية .</p> <p>5- إذا كان من شأن الجريمة إلحاق ضرر بأى من مواطنى جمهورية مصر العربية أو المقيمين فيها ، أو بأمنها أو بأى من مصالحها فى الداخل او الخارج .</p> <p>6- إذا وجد مرتكب الجريمة فى جمهورية مصر العربية ، بعد ارتكابها ولم يتم تسليمه.</p>
1- كما هو	
2- كما هو	
3- كما هو	
4- كما هو	
5- كما هو	
6- كما هي	

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>المادة (4) مجال التعاون الدولي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات</p> <p>تعمل السلطات المصرية المختصة على تيسير التعاون مع نظيراتها بالبلاد الأجنبية في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها ؛ أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، بتبادل المعلومات بما من شأنه أن يكفل تفادى ارتكاب جرائم تقنية المعلومات ، والمساعدة على التحقيق فيها وتتبع مرتكبيها.</p> <p>على أن يكون المركز الفنى للاستعداد لطوارئ الحاسب والشبكات بالجهاز هو النقطة الفنية المعتمدة في هذا الشأن.</p>	<p>المادة (4) مجال التعاون الدولي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات</p> <p>تعمل السلطات المصرية المختصة - عن طريق وزارتي الخارجية ، والتعاون الدولي - على تيسير التعاون مع نظيراتها بالبلاد الأجنبية في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها ؛ أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، بتبادل المعلومات بما في شأنه أن يكفل تفادى ارتكاب جرائم تقنية المعلومات ، والمساعدة على التحقيق فيها وتتبع مرتكبيها.</p> <p>على أن يكون المركز الفنى للاستعداد لطوارئ الحاسب والشبكات بالجهاز هو النقطة الفنية المعتمدة في هذا الشأن.</p>
<p>الباب الثانى الأحكام والقواعد الإجرائية المادة (5) مأمورى الضبط القضائى</p> <p>يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص منح صفة الضبطية القضائية للعاملين بالجهاز أو غيرهم ممن تحددهم جهات الأمن القومى، بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والمتعلقة بأعمال وظائفهم .</p>	<p>الباب الثانى الأحكام والقواعد الإجرائية المادة (5) مأمورى الضبط القضائى</p> <p>يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص منح صفة الضبطية القضائية للعاملين بالجهاز أو من تحددهم جهات الأمن القومى، بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والمتعلقة بأعمال وظائفهم .</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p style="text-align: center;">المادة (6) الأوامر القضائية المؤقتة</p> <p>كما هي</p> <p>1- ضبط، أو سحب، أو جمع، أو التحفظ على البيانات والمعلومات أو أنظمة المعلومات، وتتبعها في أى مكان، أو نظام، أو برنامج، أو دعامة إلكترونية، أو حاسب تكون موجودة فيه، ويتم تسليم أدلتها الرقمية للجهة مصدرة الأمر <u>علي</u> إلا <u>يؤثر ذلك على استمرارية النظم وتقديم الخدمة إن كان لها مقتضى</u>.</p> <p>2- كما هو</p> <p>3- أن تأمر مقدم الخدمة بتسليم ما لديه من بيانات أو معلومات تتعلق بنظام معلوماتى أو جهاز تقنى؛ موجودة تحت سيطرته أو مخزنة لديه، وكذا بيانات خدمته، وحركة الاتصالات التى تمت على ذلك النظام أو الجهاز التقنى. وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر جهة التحقيق المختصة مسبباً.</p>	<p style="text-align: center;">المادة (6) الأوامر القضائية المؤقتة</p> <p>لجهة التحقيق المختصة - بحسب الأحوال - أن تصدر امراً مسبباً، لمأمورى الضبط القضائى المختصين، لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمرة واحدة، متي كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة علي ارتكاب جريمة معاقب عليها بمقتضى أحكام هذا القانون، بواحد أو أكثر مما يلى:</p> <p>1- ضبط، أو سحب، أو جمع، أو التحفظ على البيانات والمعلومات أو أنظمة المعلومات، وتتبعها في أى مكان، أو نظام، أو برنامج، أو دعامة إلكترونية، أو حاسب تكون موجودة فيه، ويتم تسليم أدلتها الرقمية للجهة مصدرة الأمر.</p> <p>2- البحث والتفتيش، والدخول والنفاز إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات وغيرها من الأجهزة والنظم المعلوماتية تحقيقاً لغرض الضبط .</p> <p>3- أمر مقدم الخدمة بتسليم ما لديه من بيانات أو معلومات تتعلق بنظام معلوماتى أو جهاز تقنى؛ موجودة تحت سيطرته أو مخزنة لديه، وكذا بيانات مستخدمي خدمته، وحركة الاتصالات التى تمت على ذلك النظام أو الجهاز التقنى. وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر جهة التحقيق المختصة مسبباً.</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
كما هي	ويكون استئناف الأوامر المتقدمة أمام المحكمة الجنائية المختصة منعقدة في غرفة المشورة، في المواعيد؛ ووفقاً للإجراءات المقررة بقانون الإجراءات الجنائية.
<p style="text-align: center;">المادة (7)</p> <p style="text-align: center;">الإجراءات والقرارات الصادرة بشأن طلبات حجب المواقع</p> <p>كما هي</p> <p>وعلى جهة التحقيق عرض أمر الحجب على المحكمة المختصة ، منعقدة في غرفة المشورة خلال أربع وعشرين ساعة مشفوعاً بمذكرة برأيها ، وتصدر المحكمة قرارها في الأمر مسيباً، في مدة لا تجاوز اثنتين وسبعين ساعة من وقت عرضه عليها ، إما بالقبول أو بالرفض .</p> <p>كما هي</p>	<p style="text-align: center;">المادة (7)</p> <p style="text-align: center;">الإجراءات والقرارات الصادرة بشأن طلبات حجب المواقع</p> <p>لجهة التحقيق المختصة متى قامت أدلة على قيام موقع يبيث من داخل الدولة أو خارجها ، بوضع أية عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام ، أو أية مواد دعائية ، أو ما فى حكمها، تعد جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وتشكل تهديداً للأمن القومي ، أو تعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومي للخطر ، أن تأمر بحجب الموقع أو المواقع محل البث ، كلما أمكن تحقيق ذلك فنياً.</p> <p>وعلى جهة التحقيق عرض أمر الحجب على المحكمة المختصة ، منعقدة في غرفة المشورة خلال أربع وعشرون ساعة مشفوعاً بمذكرة برأيها ، وتصدر المحكمة قرارها فى الأمر، فى مدة لا تجاوز اثنتين وسبعون ساعة من وقت عرضه عليها ، إما بالقبول أو بالرفض .</p> <p>ويجوز فى حالة الاستعجال لوجود خطر حال أو ضرر وشيك الوقوع ، أن تقوم جهات التحرى والضبط المختصة بإبلاغ الجهاز، ليقوم بإخطار مقدم الخدمة</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>كما هي</p> <p>كما هي</p> <p>كما هي</p>	<p>على الفور بالحجب المؤقت للموقع أو المواقع أو الروابط ، أو المحتوى ، المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة وفقاً لأحكامها. ويلتزم مقدم الخدمة بتنفيذ مضمون الإخطار فور وروده إليه .</p> <p>وعلى جهة التحرى والضبط المبلغة أن تعرض محضراً تثبت فيه ما تم من إجراءات ، وفق الفقرة السابقة ، على جهات التحقيق ، وذلك خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ الإبلاغ الذى وجهته للجهاز ، وتتبع فى هذا المحضر ذات الإجراءات المبينة بالفقرة الثانية من هذه المادة ، وتصدر المحكمة المختصة قرارها فى هذه الحالة ، إما بتأييد ما تم من إجراءات حجب ، أو بوقفها .</p> <p>فإذا لم يعرض المحضر المشار إليه فى الفقرة السابقة فى الموعد المحدد ، يعد الحجب الذى تم كأن لم يكن .</p> <p>ولمحكمة الموضوع أثناء نظر الدعوى أو بناء على طلب جهة التحقيق أو الجهاز أو ذوى الشأن - أن تأمر بإنهاء القرار الصادر بالحجب ، أو تعديل نطاقه .</p> <p>وفى جميع الأحوال يسقط القرار الصادر بالحجب بصدور أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة .</p>
<p>المادة (8)</p> <p>التظلم من القرارات الصادرة بشأن طلبات حجب المواقع</p> <p>لكل من صدر ضده قرار قضائي من المنصوص عليه بالمادة (7) من هذا القانون، وللنيابة العامة؛ ولجهة التحقيق المختصة، ولكل ذى شأن ، أن يتظلم منه ،</p>	<p>المادة (8)</p> <p>التظلم من القرارات الصادرة بشأن طلبات حجب المواقع</p> <p>لكل من صدر ضده قرار قضائي من المنصوص عليه بالمادة (7) من هذا القانون ؛ وللنيابة العامة؛ ولجهة التحقيق المختصة، ولكل ذى شأن ، أن يتظلم منه ،</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>أو من إجراءات تنفيذه أمام محكمة الجنايات المختصة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ صدور الأمر أو من تاريخ تنفيذه بحسب الأحوال ، فإذا رفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم .</p> <p>ويكون التظلم - في جميع الأحوال - بتقرير في قلم كتاب محكمة الجنايات المختصة ، وعلى رئيس المحكمة أن يحدد جلسة لنظر التظلم يعلن بها المتظلم والجهاز وكل ذى شأن ، وعلى المحكمة أن تفصل في التظلم خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ التقرير به .</p>	<p>أو من إجراءات تنفيذه أمام محكمة الجنايات المختصة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الحكم أو تاريخ التنفيذ بحسب الأحوال ، فإذا رفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم .</p> <p>ويكون التظلم - في جميع الأحوال - بتقرير في قلم كتاب محكمة الجنايات المختصة ، وعلى رئيس المحكمة أن يحدد جلسة لنظر التظلم يعلن بها المتظلم والجهاز وكل ذى شأن ، وعلى المحكمة أن تفصل في التظلم خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ التقرير به .</p>
<p>المادة (9) المنع من السفر</p> <p>كما هي</p> <p>ولمن صدر ضده أمر المنع من السفر أن يتظلم من هذا الأمر أمام محكمة الجنايات المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه به ، فإذا رفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم .</p>	<p>المادة (9) المنع من السفر</p> <p>يجوز للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول بنيابات الاستئناف، ولجهات التحقيق المختصة، عند الضرورة أو عند وجود أدلة كافية على جدية الاتهام في ارتكاب أو الشروع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، أن يأمر بمنع المتهم من السفر خارج البلاد أو بوضع اسمه على قوائم ترقب الوصول، بأمر مسبب لمدة محدده.</p> <p>وللممنوع من السفر أن يتظلم من هذا الأمر أمام محكمة الجنايات المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه به ، فإذا رفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم .</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>كما هي</p> <p>كما هي</p> <p>كما هي</p>	<p>ويحصل التظلم بتقرير يودع قلم كتاب محكمة الجنايات المختصة ، وعلي رئيس المحكمة أن يحدد جلسة لنظر التظلم يعلن بها النيابة العامة والمتظلم ، وعلي المحكمة أن تفصل في التظلم خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير به ، بحكم مسبب بعد سماع أقوال المتظلم والنيابة العامة أو جهة التحقيق المختصة حسب الأحوال، ولها في سبيل ذلك أن تتخذ ما تراه من إجراءات أو تحقيقات تري لزومها في هذا الشأن.</p> <p>ويجوز للنيابة العامة وجهات التحقيق المختصة في كل وقت العدول عن الأمر الصادر منها، كما يجوز لها التعديل فيه برفع اسمه من على قوائم المنع من السفر أو ترقيب الوصول لمدة محددة إذا دعت الضرورة لذلك .</p> <p>وفي جميع الأحوال ينتهى المنع من السفر بمرور سنة من تاريخ صدور الأمر، أو بصدور قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أيهما أقرب.</p>
<p>المادة (10) الخبراء</p> <p>ينشأ بالجهاز سجلان لقيد الخبراء يقيد بأولهما الفنيون والتقنيون العاملون به، ويقيد بالآخر الخبراء من الفنيين والتقنيين من غير العاملين بالجهاز. ويطبق عليهم في ممارسة عملهم وتحديد التزاماتهم وحقوقهم القواعد والأحكام الخاصة ب قواعد تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .</p>	<p>المادة (10) الخبراء</p> <p>ينشأ بالجهاز سجلين لقيد الخبراء من الفنيين والتقنيين يقيد بأولهما الفنيين والتقنيين العاملين به، ويقيد بالآخر الخبراء غير العاملين بالجهاز. ويطبق في ممارسة عملهم وتحديد التزاماتهم وحقوقهم القواعد والأحكام الخاصة بقواعد تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>واستثناء من تلك القواعد تسري قواعد المساءلة الإدارية والتأديبية على الخبراء المقيدين بالسجل الثاني قواعد وأحكام المسائلة التأديبية الواردة بالقانون المنظم لعملهم إن وجد. وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وشروط وإجراءات القيد في كل من السجلين.</p>	<p>واستثناء من تلك القواعد تنظم قواعد المسائلة الإدارية والتأديبية للخبير المقيد بالجدول الثاني قواعد وأحكام المسائلة التأديبية بالقانون المنظم لعملهم إن وجد. وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وشروط وإجراءات القيد في كل من السجلين.</p>
<p>المادة (11) في الأدلة الرقمية كما هي</p>	<p>المادة (11) في الأدلة الرقمية يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط أو الدعامات الإلكترونية ، أو من النظام المعلوماتي أو من برامج الحاسب ، أو من أي وسيلة لتقنية المعلومات نفس قيمة وحجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي، متى توافرت بها الشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية.</p>
<p>المادة (12) التصالح تم نقلها إلى باب الجرائم والعقوبات لتصبح المادة (42)</p>	<p>المادة (12) التصالح يجوز للمتهم في أية حالة كانت عليها الدعوي الجنائية ، وقبل صيرورة الحكم باتا ، إثبات الصلح مع المجني عليه أو وكيله الخاص أو خلفه العام ، أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال ، وذلك في الجرح المنصوص عليها في</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
	<p>المواد 15، 16، 17، 18، 19، 20، 24، 27، 29، 31، 32، من هذا القانون.</p> <p>ولا ينتج اقرار المجني عليه بالصلح - المنصوص عليه بالفقرة السابقة - أثره إلا باعتماده من الجهاز بالنسبة للجنح المنصوص عليها بالمواد 15، 18، 19، 24 من هذا القانون.</p> <p>كما لا يقبل التصالح إلا من خلال الجهاز بخصوص الجنح المنصوص عليها بالمادتين 30، 36 من هذا القانون.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يجب علي المتهم الذي يرغب في التصالح أن يسدد قبل رفع الدعوي الجنائية مبلغاً يعادل ضعف الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة . ويكون السداد على خزانة المحكمة المختصة أو النيابة العامة بحسب الأحوال.</p> <p>ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوي الجنائية إلي المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم نهائي في الموضوع .</p> <p>ويترتب علي الصلح انقضاء الدعوي الجنائية، ولا أثر للصلح علي حقوق المضرور من الجريمة أو علي الدعوي المدنية .</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>الباب الثالث الجرائم والعقوبات المادة (12) اصلها المادة (13) كما هي</p>	<p>الباب الثالث الجرائم والعقوبات المادة (13) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالعقوبات المبينة قرين كل جريمة.</p>
<p>الفصل الأول الاعتداء على سلامة شبكات وأنظمة وتقنيات المعلومات المادة (13) اصلها المادة (14) جريمة الانتفاع بدون حق بخدمات الاتصالات والمعلومات وتقنياتها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من انتفع بدون وجه حق عن طريق شبكة النظام المعلوماتي ، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، بخدمات اتصالات أو خدمات قنوات البث المسموع أو المرئي .</p>	<p>الفصل الأول الاعتداء على سلامة شبكات وأنظمة وتقنيات المعلومات المادة (14) جريمة الانتفاع بدون حق بخدمات الاتصالات والمعلومات وتقنياتها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أنتفع بدون وجه حق عن طريق شبكة النظام المعلوماتي ، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، بخدمات اتصالات أو خدمات قنوات البث المسموع والمرئي .</p>
<p>المادة (14) اصلها المادة (15) جريمة تجاوز حدود الحق في الدخول كما هي</p>	<p>المادة (15) جريمة تجاوز حدود الحق في الدخول يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من دخل إلى موقع أو</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
	<p>حساب خاص أو نظام معلوماتي مستخدماً حقاً مخول له ، فتعدى حدود هذا الحق من حيث الزمان أو مستوى الدخول .</p>
<p>المادة (15) اصلها المادة (16) جريمة الدخول غير المشروع</p> <p>كما هي</p> <p>فإذا نتج عن ذلك <u>الدخول</u> إتلاف أو محو أو تغيير أو نسخ أو إعادة نشر للبيانات أو المعلومات الموجودة على ذلك الموقع أو الحساب الخاص أو النظام المعلوماتي، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ، ولا تجاوز مائتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.</p>	<p>المادة (16) جريمة الدخول غير المشروع</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من دخل عمداً، أو دخل بخطأ غير عمدي وبقي بدون وجه حق ، على موقع أو حساب خاص أو نظام معلوماتي ، محظور الدخول عليه.</p> <p>فإذا نتج عن ذلك إتلاف أو محو أو تغيير أو نسخ أو إعادة نشر للبيانات أو المعلومات الموجودة على ذلك الموقع أو الحساب الخاص أو النظام المعلوماتي، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ، ولا تجاوز مائتين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>المادة (16) اصلها المادة (17) جريمة الاعتراض غير المشروع</p> <p>كما هي</p>	<p>المادة (17) جريمة الاعتراض غير المشروع</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتين وخمسين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعترض بدون وجه حق أية معلومات أو بيانات ، أو كل ما هو متداول عن طريق شبكة معلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها.</p>
<p>المادة (17) اصلها المادة (18) جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أطفأ أو عطل ، أو عدل مسار ، أو ألغى كلياً أو جزئياً ، متعمداً وبدون وجه حق ، البرامج والبيانات أو المعلومات المخزنة ، أو المعالجة ، أو المولدة ، أو المخلقة على أى نظام معلوماتي وما في حكمه ، أيأ كانت الوسيلة التي استخدمت في الجريمة .</p>	<p>المادة (18) جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أطفأ أو عطل ، أو عدل مسار ، أو ألغى كلياً أو جزئياً ، بدون وجه حق ، البرامج والبيانات أو المعلومات المخزنة ، أو المعالجة ، أو المولدة ، أو المخلقة على أى نظام معلوماتي وما في حكمه ، أيأ كانت الوسيلة التي استخدمت في الجريمة .</p>
<p>المادة (18) اصلها المادة (19) جريمة الاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا</p>	<p>المادة (19) جريمة الاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أتلف ، أو عطل ، أو أبطأ ، أو اخترق بريداً إلكترونياً أو موقعاً أو حساباً خاصاً بآحاد الناس . فإذا وقعت الجريمة على بريد إلكتروني أو موقع أو حساب خاص بأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين.</p>	<p>تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أتلف ، أو عطل ، أو أبطأ ، أو اخترق بريداً إلكترونياً أو موقعاً أو حساباً خاصاً بآحاد الناس . فإذا وقعت الجريمة على بريد إلكتروني أو موقع أو حساب خاص بأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين.</p>
<p>المادة (19) اصلها المادة (20) جريمة الاعتداء على تصميم موقع كما هي</p>	<p>المادة (20) جريمة الاعتداء على تصميم موقع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أتلف ، أو عطل ، أو أبطأ ، أو شوه ، أو أخفى ، أو غير تصاميم موقعاً خاصاً بشركة أو مؤسسة أو منشأة أو شخص طبيعي بغير وجه حق .</p>
<p>المادة (20) اصلها المادة (21) جريمة الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من دخل</p>	<p>المادة (21) جريمة الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من دخل</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>عمداً ، أو دخل بخطأ غير عمدي وبقي بدون وجه حق ، أو تجاوز حدود الحق المخول له من حيث الزمان أو مستوى الدخول ، أو اخترق ، موقعاً ، أو بريداً إلكترونياً ، أو حساباً خاصاً أو نظاماً معلوماتياً يدار بمعرفة أو لحساب الدولة ، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو مملوك لها ، أو يخصها .</p> <p>كما هي</p> <p>كما هي</p>	<p>عمداً ، أو دخل بخطأ غير عمدي وبقي بدون وجه حق ، أو تجاوز حدود الحق المخول له من حيث الزمان أو مستوى الدخول ، أو اخترق ، موقعاً ، أو بريداً إلكترونياً ، أو حساباً خاصاً أو نظاماً معلوماتياً يدار بمعرفة أو لحساب الدولة ، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو مملوك لها ، أو يخصها .</p> <p>فإذا كان الدخول بقصد الاعتراض أو الحصول بدون وجه حق لبيانات أو معلومات حكومية، تكون العقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه.</p> <p>وفي جميع الأحوال ، إذا ترتب على أي من الأفعال السابقة إتلاف تلك البيانات أو المعلومات أو ذلك الموقع أو الحساب الخاص أو النظام المعلوماتي ، أو البريد الإلكتروني ، أو تدميرها ، أو تشويهها ، أو تغييرها أو تغيير تصاميمها، أو نسخها ، أو تسجيلها ، أو تعديل مسارها أو إعادة نشرها ، أو إلغائها كلياً أو جزئياً ، بأي وسيلة كانت ، تكون العقوبة السجن ، والغرامة التي لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه.</p>
<p>المادة (21) اصلها المادة (22)</p> <p>جريمة الاعتداء على سلامة الشبكة المعلوماتية</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تسبب متعمداً في إيقاف شبكة معلوماتية عن العمل، أو تعطيلها ، أو الحد من كفاءة</p>	<p>المادة (22)</p> <p>جريمة الاعتداء على سلامة الشبكة المعلوماتية</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أدخل متعمداً إلى شبكة معلوماتية ، ما من شأنه إيقافها عن العمل، أو تعطيلها ، أو الحد</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>عملها، أو التشويش عليها ، أو إعاقتها ، أو اعتراض عملها، أو أجرى بدون وجه حق معالجة إلكترونية للبيانات الخاصة بها. ويعاقب كل من تسبب بخطئه في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. فإذا وقعت الجريمة على شبكة معلوماتية تخص الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو تدار بمعرفتها ، أو تمتلكها ، تكون العقوبة السجن المشدد وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه.</p>	<p>من كفاءة عملها ، أو التشويش عليها ، أو إعاقتها ، أو اعتراض عملها، أو أجرى بدون وجه حق معالجة إلكترونية للبيانات الخاصة بها. فإذا وقعت الجريمة على شبكة معلوماتية تخص الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو تدار بمعرفتها ، أو تمتلكها ، تكون العقوبة السجن المشدد وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه .</p>
<p>المادة (22) اصلها المادة (23) البرامج والأجهزة والمعدات المستخدمة في ارتكاب جرائم تقنية المعلومات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من حاز أو أحرز أو جلب أو باع أو أتاح أو صنع أو أنتج أو استورد أو صدر أو تداول بأى صورة من صور التداول ، أي أجهزة أو معدات أو أدوات أو برامج مصممة أو مطورة أو محورة، أو أكواد مرور أو شفرات أو رموز أو أى بيانات مماثلة، بدون تصريح من الجهاز أو مسوغ من الواقع أو القانون، وثبت أن ذلك السلوك كان بغرض استخدام أى منها فى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو</p>	<p>المادة (23) البرامج والأجهزة والمعدات المستخدمة فى ارتكاب جرائم تقنية المعلومات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من حاز أو أحرز أو جلب أو باع أو أتاح أو صنع أو أنتج أو أستورد أو صدر أو تداول بأى صورة من صور التداول ، أى جهاز أو معدات أو أدوات أو برامج مصممة أو مطورة أو محورة ، أو أكواد مرور أو شفرات أو رموز أو أى بيانات مماثلة، بدون تصريح من الجهاز أو مسوغ من الواقع أو القانون، وثبت أن ذلك السلوك كان بغرض استخدام أى منها فى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>إخفاء آثارها أو أدلتها أو ثبت ذلك الاستخدام أو التسهيل أو الإخفاء .</p>	<p>عليها في هذا القانون أو إخفاء آثارها أو أدلتها أو ثبت ذلك الاستخدام أو التسهيل أو الإخفاء .</p>
<p style="text-align: center;">الفصل الثاني الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنيات المعلومات المادة (23) اصلها المادة (24)</p> <p>جرائم الاحتيال والاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، في الوصول بدون وجه حق إلى أرقام أو بيانات بطاقات البنوك والخدمات أو غيرها من أدوات الدفع الإلكتروني .</p> <p>فإن قصد من ذلك استخدامها في الحصول على أموال الغير أو ما تتيحه من خدمات، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ، والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتين ألف جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين ، إذا توصل من ذلك إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على تلك الخدمات أو مال الغير .</p>	<p style="text-align: center;">الفصل الثاني الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنيات المعلومات المادة (24)</p> <p>جرائم الاحتيال والاعتداء على البطاقة الائتمانية وأدوات الدفع الإلكتروني</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، في الوصول بدون وجه حق إلى أرقام بيانات بطاقة ائتمانية أو غيرها من أدوات الدفع الإلكترونية.</p> <p>فإن قصد من ذلك استخدامها في الحصول على أموال الغير أو ما تتيحه من خدمات، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ، والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتين ألف جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين ، إذا توصل من ذلك إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال الغير .</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p style="text-align: center;">المادة (24) اصلها المادة (25)</p> <p style="text-align: center;">الجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الالكتروني</p> <p style="text-align: center;">كما هي</p>	<p style="text-align: center;">المادة (25)</p> <p style="text-align: center;">الجرائم المتعلقة بالبريد الالكتروني</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثون ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من اصطنع بريداً إلكترونياً أو موقعاً أو حساباً خاصاً، ونسبه زوراً إلى شخص طبيعي أو اعتباري.</p> <p>فإذا استخدم الجاني البريد أو الموقع أو الحساب الخاص المصطنع في أمر يسيء إلى من نُسب إليه ، تكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسون ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>وإذا وقعت الجريمة على احد الأشخاص الاعتبارية العامة ، تكون العقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه .</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>الفصل الثالث الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، والمحتوى المعلوماتى غير المشروع</p> <p>المادة (25) اصلها المادة (26)</p> <p>كما هي</p>	<p>الفصل الثالث الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، والمحتوى المعلوماتى غير المشروع</p> <p>المادة (26)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من إعتدى على أى من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصرى ، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات شخصية إلى نظام أو موقع إلكترونى لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته أو بالقيام بالنشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات ، لمعلومات أو أخبار أو صور وما في حكمها ، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه ، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أم غير صحيحة.</p>
<p>المادة (26) اصلها المادة (27)</p> <p>كما هي</p>	<p>المادة (27)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتى أو تقنية معلوماتية فى معالجة معطيات شخصية</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
	<p>للغير لربطها بمحتوى مناف للآداب العامة ، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه .</p>
<p>الفصل الرابع الجرائم المرتكبة من مدير الموقع المادة (27) اصلها المادة (28) كما هي</p>	<p>الفصل الرابع الجرائم المرتكبة من مدير الموقع المادة (28) في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار أو استخدم موقعاً أو حساباً خاصاً على شبكة معلوماتية يهدف إلى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانوناً.</p>
<p>المادة (28) اصلها المادة (29) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مسئول عن إدارة موقع أو حساب خاص أو بريد إلكتروني أو نظام معلوماتي إذا أخفى أو عيّن بالأدلة الرقمية لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي وقعت على موقع أو حساب أو بريد إلكتروني بقصد إعاقة عمل الجهات الرسمية المختصة .</p>	<p>المادة (29) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مسئول عن إدارة موقع أو حساب خاص أو بريد إلكتروني أو نظام معلوماتي إذا تعرض لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون فعبت بأدلتها الرقمية، بقصد إعاقة عمل الجهات الرسمية المختصة.</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p align="center">المادة (29) اصلها المادة (30)</p> <p><u>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي عرض أي منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .</u></p> <p>ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي ، تسبب بإهماله في تعرض أي منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وكان ذلك بعدم اتخاذه التدابير والاحتياطات التأمينية الواردة في اللائحة التنفيذية.</p>	<p align="center">المادة (30)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي ، تسبب بإهماله في تعرض أي منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وكان ناشئاً عن عدم تحوطه ، وعدم اتخاذه التدابير والاحتياطات التأمينية الواردة في اللائحة التنفيذية.</p>
<p align="center">الفصل الخامس</p> <p align="center">المسئولية الجنائية لمقدمي الخدمة</p> <p align="center">المادة (30) اصلها المادة (31)</p> <p align="center">كما هي</p>	<p align="center">الفصل الخامس</p> <p align="center">المسئولية الجنائية لمقدمي الخدمة</p> <p align="center">المادة (31)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مقدم خدمة امتنع عن تنفيذ القرار الصادر من المحكمة الجنائية المختصة بحجب أحد المواقع أو الروابط أو</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
	<p>المحتوى المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (7) من هذا القانون. فإذا ترتب على الامتناع عن تنفيذ القرار الصادر من المحكمة ، وفاة شخص أو أكثر، أو الإضرار بالأمن القومي ، تكون العقوبة السجن المؤبد وغرامة لا تقل عن ثلاثة ملايين جنيه ولا تتجاوز عشرين مليون جنيه ، وتقضى المحكمة فضلاً عن ذلك بإلغاء ترخيص مزاولة النشاط.</p>
<p>المادة (31) اصلها المادة (32) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مقدم خدمة خالف الأحكام الواردة بالبند (2) من الفقرة أولاً من المادة (2) من هذا القانون، وتتعدد عقوبة الغرامة بتعدد المجنى عليهم من مستخدمي الخدمة .</p>	<p>المادة (32) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مقدم خدمة خالف الأحكام الواردة بالبند (2) من الفقرة أولاً من المادة (2) من هذا القانون ، بأن أفشى بأي طريقة كانت ، وبغير إذن أو طلب من إحدى جهات التحقيق المختصة ، البيانات الشخصية لأي من مستخدمي خدمته ، أو أية معلومات أخرى تتعلق بالمواقع والحسابات الخاصة التي يدخل عليها ، والأشخاص والجهات التي يتواصل معها . وتتعدد عقوبة الغرامة بتعدد المجنى عليهم من مستخدمي الخدمة .</p>
<p>المادة (32) اصلها المادة (33) كما هي</p>	<p>المادة (33) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مقدم خدمة امتنع عن تنفيذ القرار الصادر من جهة التحقيق المختصة بتسليم ما لديه من بيانات أو</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
	<p>معلومات المشار إليها في المادة (6) من هذا القانون .</p>
<p>المادة (33) اصلها المادة (34)</p> <p>يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة ملايين جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه ، كل مقدم خدمة أخل بأى من التزاماته المنصوص عليها في البند (1) من الفقرة أولاً من المادة (2) والفقرة الثانية من البند رابعاً من هذا القانون. وتضاعف عقوبة الغرامة في حالة العود، وللمحكمة القضاء بإلغاء الترخيص .</p> <p>كما هي</p> <p>يعاقب مقدمو الخدمة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه كل من خالف أحكام الفقرة ثالثاً من المادة (2) من هذا القانون .</p>	<p>المادة (34)</p> <p>يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة ملايين جنيه ولاتجاوز عشرة ملايين جنيه ، كل مقدم خدمة أخل بأى من التزاماته المنصوص عليها في البند (1) من الفقرة أولاً من المادة (2) من هذا القانون. وتضاعف عقوبة الغرامة في حالة العود، وللمحكمة القضاء بإلغاء الترخيص .</p> <p>ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرون ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل مقدم خدمة خالف أحكام الفقرة ثانياً ورابعاً من المادة (2).</p> <p>يعاقب مشغل ومقدم خدمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه كل من خالف أحكام الفقرة ثالثاً من المادة (2) من هذا القانون .</p>
<p>الفصل السادس</p> <p>الظروف المشددة فى الجريمة</p> <p>المادة (34) اصلها المادة (35)</p> <p>كما هي</p>	<p>الفصل السادس</p> <p>الظروف المشددة فى الجريمة</p> <p>المادة (35)</p> <p>إذا وقعت أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بغرض الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، أو الإضرار بالأمن</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
	<p>القومي للبلاد أو بمركزها الاقتصادي ، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها ، أو تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي ، تكون العقوبة السجن المشدد.</p>
<p>الفصل السابع المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري المادة (35) اصلها المادة (36) يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مسئول عن الإدارة الفعلية لأي شخص اعتباري ، إذا تعرض الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي المخصص للكيان الذي يديره ، لأي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، ولم يبلغ بذلك الجهات الرسمية المختصة وقت علمه بالجريمة.</p>	<p>الفصل السابع المسؤولية الجنائية للشخص الإعتباري المادة (36) يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثون ألف جنيه ولا تزيد عن مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل مسئول عن الإدارة الفعلية لأي شخص إعتباري ، إذا تعرض الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي المخصص للكيان الذي يديره ، لأي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، ولم يبلغ بذلك الجهات الرسمية المختصة وقت علمه بالجريمة.</p>
<p>المادة (36) اصلها المادة (37) كما هي</p>	<p>المادة (37) في الأحوال التي ترتكب فيها أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، باسم ولحساب الشخص الإعتباري ، يُعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية إذا ثبت علمه بالجريمة أو سهل ارتكابها تحقيقاً لمصلحة له أو لغيره بذات عقوبة الفاعل الأصلي .</p>

<p>مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة</p>	<p>مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة</p>
<p>وللمحكمة أن تقضى بإيقاف ترخيص مزاولة الشخص الاعتباري للنشاط مدة لا تزيد علي سنة، <u>ولها في حالة العود أن تحكم بإلغاء الترخيص أو حل الشخص الاعتباري بحسب الأحوال ، ويتم نشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة الشخص الاعتباري.</u></p>	<p>وللمحكمة أن تقضى بإيقاف ترخيص مزاولة الشخص الإعتباري للنشاط مدة لاتزيد علي سنة، وفي حالة العود يُحكم بإلغاء الترخيص او حل الشخص الإعتباري بحسب الأحوال ، ويتم نشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة الشخص الإعتباري.</p>
<p>المادة (37) اصلها المادة (38) في تطبيق أحكام هذا القانون ، لا يترتب علي تقرير مسؤولية الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري استبعاد المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الفاعلين الأصليين أو الشركاء عن ذات الوقائع التي تقوم بها الجريمة .</p>	<p>المادة (38) في تطبيق أحكام هذا القانون ، لا يترتب علي تقرير مسؤولية الشخص الإعتباري استبعاد المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الفاعلين الأصليين أو الشركاء عن ذات الوقائع التي تقوم بها الجريمة .</p>
<p>الفصل الثامن العقوبات التبعية المادة (38) اصلها المادة (39) مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية للمحكمة في حالة الحكم بالإدانة في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، أن تقضي بمصادرة الأدوات والآلات والمعدات والأجهزة مما لا يجوز حيازتها قانوناً، أو غيرها مما يكون قد استخدم في ارتكاب الجريمة ، أو سهل أو ساهم في ارتكابها .</p> <p>كما هي</p>	<p>الفصل الثامن العقوبات التبعية المادة (39) على المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، أن تحكم بمصادرة الأدوات والآلات والمعدات والأجهزة، أو غيرها مما يكون قد استخدم في ارتكاب الجريمة ، أو سهل أو ساهم في ارتكابها .</p> <p>وفي الحالات التي يتعين مزاولة النشاط فيها الحصول على ترخيص من إحدى الجهات الحكومية ، وكان الشخص الإعتباري المُدان بأى جريمة منصوص عليها في هذا القانون لم يحصل على الترخيص ، فيحكم فضلاً عن العقوبات المقررة للجريمة</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
	بالغلق.
<p>المادة (39) اصلها المادة (40)</p> <p>للمحكمة إذا قضت بالإدانة على أحد الموظفين العموميين، لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أثناء وبسبب تأديته لوظيفته، أن تقضى بعزله من وظيفته، إلا في الحالات المشار إليها في المادة (35) من هذا القانون فيكون العزل وجوباً.</p>	<p>المادة (40)</p> <p>على المحكمة إذا قضت بالإدانة على أحد الموظفين العموميين، لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أثناء وبسبب تأديته لوظيفته، أن تقضى بعزله من وظيفته .</p>
<p>الفصل التاسع</p> <p>الشروع والإعفاء من العقوبة</p> <p>المادة (40) اصلها المادة (41)</p> <p>كل من شرع في ارتكاب الجرح المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة .</p>	<p>الفصل التاسع</p> <p>الشروع والإعفاء من العقوبة</p> <p>المادة (41)</p> <p>يعاقب على الشروع في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون ، بنصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة التامة.</p>
<p>المادة (41) اصلها المادة (42)</p> <p>كما هي</p> <p>ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة أو التخفيف منها إذا حصل البلاغ بعد كشف الجريمة وقبل التصرف في التحقيق فيها ؛ إذا مكن الجاني أو الشريك- في أثناء التحقيق- السلطات المختصة من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين ،</p>	<p>المادة (42)</p> <p>يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، كل من بادر من الجناة أو الشركاء إلى إبلاغ السلطات القضائية أو السلطات العامة بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل كشفها .</p> <p>ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة أو التخفيف منها إذا حصل البلاغ بعد كشف الجريمة وقبل التصرف في التحقيق فيها ؛ إذا مكن الجاني أو الشريك- في أثناء التحقيق- السلطات المختصة من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين ،</p>

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>أو على ضبط الأموال موضوع الجريمة ، أو أعان أثناء البحث والتحقيق على كشف الحقيقة فيها، أو على القبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . كما هي</p>	<p>أو علي ضبط الأموال موضوع الجريمة ، أو أعان أثناء البحث والتحقيق فيها على كشف الحقيقة فيها، أو علي القبض علي مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . ولا يخل حكم هذه المادة ، بوجوب الحكم برد المال المتحصل من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.</p>
<p>المادة (42) اصلها المادة (12) التصالح يجوز للمتهم في أية حالة كانت عليها الدعوي الجنائية ، وقبل صيرورة الحكم باتا ، إثبات الصلح مع المجني عليه أو وكيله الخاص أو خلفه العام ، أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال ، وذلك في الجرح المنصوص عليها في المواد 15، 16، 17، 18 ، 19 ، 20 ، 24 ، 27 ، 29 ، 31 ، 32، من هذا القانون. ولا ينتج اقرار المجني عليه بالصلح - المنصوص عليه بالفقرة السابقة - أثره إلا باعتماده من الجهاز بالنسبة للجرح المنصوص عليها بالمواد 15 ، 18 ، 19، 24 من هذا القانون. كما لا يقبل التصالح إلا من خلال الجهاز بخصوص الجرح المنصوص عليها بالمادتين 30، 36 من هذا القانون. ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوي الجنائية إلي المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى أيهما أكثر ، وذلك قبل صدور حكم نهائي في الموضوع .</p>	

مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد مراجعة مجلس الدولة
<p>وفي جميع الأحوال ، يجب علي المتهم الذي يرغب في التصالح أن يسدد قبل رفع الدعوي الجنائية مبلغاً يعادل ضعف الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة . ويكون السداد إلى خزانة المحكمة المختصة أو النيابة العامة بحسب الأحوال.</p> <p>ويترتب علي الصلح انقضاء الدعوي الجنائية ، ولا أثر للصلح علي حقوق المضرور من الجريمة أو على الدعوى المدنية .</p>	
<p>الباب الرابع أحكام انتقالية وختامية المادة (43)</p> <p>يلتزم مقدمو الخدمة والمخاطبين بأحكام القانون والتزاماته <u>باتخاذ</u> الإجراءات اللازمة لتقنين أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.</p>	<p>الباب الرابع أحكام انتقالية وختامية المادة (43)</p> <p>يلتزم مقدمو الخدمة والمخاطبين بأحكام القانون والتزاماته واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنين أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.</p>
<p>المادة (44) كما هي</p>	<p>المادة (44) يصدر السيد رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون في غضون ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقانون.</p>
<p>المادة (45) يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . <u>يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.</u></p>	<p>المادة (45) يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .</p> <p>رئيس مجلس الوزراء</p> <p>مهندس شريف اسماعيل</p> <p>2018/2/11</p>

